اثر موروث ثقافة الاستبداد والعنف على الاستقرار السياسي
في العراق بعد العام 2003

أ.م.د. احمد غالب محي(*)

المقدمة

يعد الموروث الثقافي ذا صلة وثيقة بالاستقرار السياسي من عدمه ، لما له من إنعكاسات وتأثيرات ؛ فالإرث التاريخي للاستبداد والعنف والثقافة الأُحادية كلها تترك اثارها على سلوك المجتمعات ، لا سيما المتعددة منها (الأديان، والقوميات، والمذاهب، والطوائف) ، وهو ما ينطبق تماما على المجتمع العراقي الذي عانى من حقب حكم إستبدادية تركت آثارها السلبية فيه ، فضلاً عن سلسلة من الحروب متبوعة بالإحتلال الأمريكي ، وفقدان الأمن ، وتكريس حالة التشظي ، وتعميق الفجوة بين أطياف الشعب الواحد ، حيث تجلى ذلك على شكل ثقافة اتسمت بالعنف والأُحادية والتي قادت الى إنعدام الاستقرار السياسي.

فقد مثل عدم الإستقرار في العراق حالة تبدو مستدامة كونها متصلة بإرث تأريخي من الحكم الاستبدادي الذي الغى أي شكل من اشكال المشاركة السياسية ، لتصبح ممارسة السلطة حكرا على رئيس النظام والحلقة المقربة منه ، ما ولد حالة من التهميش و الإقصاء السياسي.

والحال نفسه ينطبق على ظاهرة العنف السياسي التي هي ليست وليدة الصدفة في المجتمع العراقي ؛ لإن العنف وعدم الإستقرار السياسي ناتج من تبني النظام السابق

(*) جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية.

لثقافة العنف والتمييز الطائفي في أسوء صوره ، حيث ترسبت ثقافة العنف بشكل كبير في المدة (1979م – 2003م) من خلال الهيمنة على كل مفاصل الدولة وحصر الأمور جميعها بيد النظام وفقاً لرؤيته ، ومن يعترض على ذلك او يخالفه فانه يعرض نفسه للخطر. فالسلطة الإستبدادية للنظام لم تستند على أُسس من العقلانية ، إذ إرتبط كل شئ بشخص القائد الذي لم يتقيد بأي ضوابط دستورية وقانونية ، بل اعتمد على قسوة سلطته تارة ، و التلاعب بمشاعر بعض الفئات التي استمالها الى جانبه بحكم التأثيرات الطائفية والعشائرية والمناطقية تارة اخرى. هذا الحال أورث العراق تركة كبيرة من الحروب المدمرة وسوء الإدارة وحكم الاسرة والعنف والإرهاب والفساد مما أدى الى دمار المجتمع وعدم إستقراره أمنياً وسياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً.

وإنطلاقاً من ذلك ، ارتأينا البحث في هذا الموضوع وفق رؤية علمية منهجية املاً في تشخيص مكامن الخلل وإيجاد الحلول لها.

إشكالية البحث

يركز البحث على إشكالية جوهرية مفادها ان احد اهم اسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق هو عدم تبلور ثقافة سياسية مساهمة وناضجة بفعل السياسات الاستبدادية والعنفية الممارسة من قبل الانظمة السابقة ، لا سيما نظام البعث الشمولي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان موروث الاستبداد والعنف الممارس من قبل الانظمة السابقة قد ترسخ في سلوكيات وممارسات العراقيين ، ما انعكس على نمط ثقافتهم السياسية لتصبح مزيجا من التقليدية والخضوع ما اضعف النضج السياسي لديهم ، لينعكس ذلك على الاستقرار السياسي للبلاد بشكل عام.

محاور البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور

الاول:موروث ثقافة الاستبداد واثره في الاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003
الثاني:موروث ثقافة العنف واثرها في الاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003
الثالث:الثقافة الاحادية واثرها في الاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003

المبحث الأول : موروث ثقافة الاستبداد واثره في الاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003

من الضروري الأخذ بعين الإعتبار الأهمية الكبيرة للموروثات الثقافية في العراق وإنعكاساتها على الإستقرار السياسي ؛ لأن المشكلة الأساسية هي ليست في وجود ثقافات متعددة ، بل إن هذه الثقافات هي جامدة ومتناحرة ، بسبب تكوينها الموضوعي والذاتي الذي ينطلق من منطلقات قبلية وطائفية وعرقية ضيقة من جانب ، ومن جانب آخر بسبب التراكمات الموروثة التي مرت بها عبر العقود المنصرمة من القرن الماضي لوجود أنظمة إستبدادية وشمولية عملت على تعميق هذه الثقافات التي بدأت بالإنتقال الى الأبناء من طريق إكتسابها من باب (هذا ما وجدنا عليه آباؤنا) ، وهوما عملت على تعميقه الأنظمة السابقة ، ولاسيما نظام البعث لغرض فرض سيطرته على المجتمع بشكل محكم. فالحكم الفردي " الإستبدادي" توائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والاذعان لها ، وضعف الميل إلى المشاركة السياسية ، وفتور الإيمان بكرامة وحقوق الإنسان وعدم إتاحة الفرصة لظهور المعارضة . (١)

ولعل ابرز النتائج المترتبة على سياسات الإستبداد المتراكمة في العراق لعقود عديدة من الزمن إنها أدت الى ضعف النضج السياسي لغالبية العراقيين بسبب عدم انتهاج العراقيين للسلوك الديمقراطي(٢) ، حيث يحمل مشهد الديمقراطية في العراق اليوم أرثا ثقيلا من ملامح عدم الاستقرار السياسي وتراجع القيم المدنية والتي باتت أشبه بالسلوكيات المتجذرة في الوعي الجمعي العراقي.

كذلك إحدى أهم مخرجات الإستبداد السياسي في العراق هو إندماج السلطة بالدولة او إدماجها عمداً ، لاسيما وأن الإستبداد يعيق ظهور مؤسسات سياسية

راسخة ومتجذرة تعمل على بلورة الثقافة السياسية والوعي السياسي للأفراد ؛ لذلك فإن الإستبداد السياسي يقود الى إضعاف وعي الدولة في ذهن الأفراد ، وإفراغ مفهوم الوطن والمواطنة من محتواه الحقيقي.[٣]

نقطة اخرى تخص الثقافة الموروثة لسياسات الإستبداد في العراق هي انها أدخلت العراق في حروب مدمرة وخاسرة، ومن ثم حصار إقتصادي جائر بحق الشعب العراقي إستمر لثلاثة عشر عاماً أدت الى إنقسامات إجتماعية إتجهت بوصلتها بإتجاه حصول تدهور كبير في التوازن الإجتماعي، وإختلال في القيم والمنظومة الإجتماعية للمجتمع العراقي ، وقاعدة للتأزم والصراع الداخلي كلما إزاداد تردي الأوضاع العامة ، وأصبحت المفاهيم والسلوكيات الجديدة تمثل ظاهرة بنيوية تحوز على الإعتراف وتتغلغل في الحس الإجتماعي بحيث يصعب القضاء عليها لاحقاً ، وأثر ذلك بشكل بالغ في التماسك العام للمجتمع الذي أخذ يتفكك تحت وطأة الأزمات العميقة في مختلف نواحي الحياة كل هذه العوامل والأسباب أدت الى إنعدام الإستقرار السياسي . [٤]

وكان لثقافة الإستبداد السياسي الموروث ايضا آثاراً سلبية على الإستقرار السياسي تمثلت بأنبعاث وبروز الهويات الفرعية وتصدرها واجهة المشهد ، فالنظام السابق إختزل المجتمع العراقي بشخص رئيسه ما دفعه الى اتخاذ قرارات مهلكة ادت الى انهيار الدولة العراقية برمتها ، وكردة فعل مضاد فقد إنصرف المواطن العراقي بعد سقوط النظام عام 2003م الى الإحتماء بالعناوين الجزئية " قبيلة – عشيرة – مذهب – " بدلاً من الإنتماء والإحتماء الكلي بـ " الدولة – الوطن ".[٥]

لقد انتج هذا الموروث التأريخي المتراكم عن الإستبداد ثقافة التسلط والإنفراد بالرأي وإقصاء الطرف الآخر لدى القاعدة المجتمعية لتصبح هي الثقافة العامة للمجتمع ولينغرز ذلك في العقل الجمعي العراقي .[6] ما انتج اسس ثقافة واحدية لم تخدم الاستقرار السياسي بل زعزت اسسه.

لقد فتح انهيار النظام السياسي السابق في (9 نيسان 2003م) ابواب الساحة العراقية على تعددية حزبية تكاد تكون منفلتة ، وغير منظمة، نتيجة لكثرة الأحزاب والتنظيمات المشكلة على وفق أُسس و إنتماءات مختلفة، مما أربك بالنتيجة المواطن العادي .[7] إذ وصلت التعددية الى مستويات غير مسبوقة ، بل وغير منضبطة وهذه التعددية لن تستطيع أن تستقطب المواطنين كافة ولم تستطع أن تنتج إستقراراً سياسياً ، بل على العكس من ذلك .[8]

لقد افرزت ثقافة الاستبداد والتسلط انماطاً اخرى من الثقافات السلبية اسهمت في خلق حالة عدم الإستقرار السياسي ، وهي :[9]

1- ثقافة الخوف والجوع : إذ تميزت المرحلة التي سبقت الإحتلال قبل عام 2003 م ، بتمركز الإستبداد الذي انعكس سلباً على عناصر الطبقة الوسطى ، وكذلك الحصار وما نتج عنه من عوز وفقر دفع بخريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا بالسفر الى خارج العراق بحثاً عن العمل ولقمة العيش ومن جانب آخر ورثت الطبقة الوسطى جميع السمات العشائرية التي تحكمت بنمو وتطور التشكيلة العراقية وما نتج عن ذلك ؛ بسبب الموروث الثقافي التقليدي ، إن إنحدار هذه الطبقة التي هي عماد المجتمع وغيابها بل تغييبها عرض الإستقرار السياسي الى هزات عنيفة ومستمرة لفقدان أهم حلقة موجودة في المجتمع .

2- ثقافة الإحتماء : تميزت المرحلة التي تلت عام 2003 م ، بأعمال أقرب الى الثأر الجاهلي منه الى التعامل الحضاري أو الشرعي أو المساءلة القانونية ، وعلى وفق منطق تأثير الأوضاع المحيطة، فإن إنتصار الضحية على من يعده (جلادها) يدفعها الى التعبير في تضخيم ما أصابها من ظلم وشرعنة الإقتصاص من الجلاد ، ولهذا تميز سلوك العراقيين في هذه المرحلة ليس وفقاً الى ثقافة المشاركة الحزبية، بل وفقاً لثقافة الإحتماء، وهذا أدى الى تحول سايكولوجي خطر، هذا الشعور بالإنتماء الى مصدر القوة الذي يحمي الإنسان فيما تعطل الشعور بالإنتماء الى العراق ، وتحول ولاء العراقي الى ولاءات فرعية اخرى .

وبناءاً على ما تقدم ، نستنتج بأن إحدى التركات الثقيلة للنظام السابق هو موروث ثقافة الإستبداد ، و ذلك من خلال إرتكاز نظامه السياسي على الجماعات الأولية والعلاقات التقليدية القبلية والعشائرية والقومية العرقية والطائفية من أجل ترسيخ دعائم حكمه وإستمراراً للنهج التسلطي ، فقد إرتكز النظام على الجماعات الفرعية الضيقة ولم يكن ممثلاً لعموم المجتمع العراقي ؛ لذلك ورث العراق من النظام السابق التخلف على الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعلمية جميعها ، والتي كان لها آثارها في تمزيق المجتمع وتقسيمه الى فئات متباينة واحياناً متصارعة في إطار علاقتها بالسلطة ، وبذلك يكون النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م قد ورث تركة ثقيلة من النظام الشمولي الإستبدادي تركت آثارها السلبية على واقع وتركيبة المجتمع العراقي سواء من حيث طبيعة إنقسام المجتمع (طائفي وعرقي) أم من حيث طبيعة علاقة فئات المجتمع بالنظام السياسي (إنصهاريه، إنفصاليه، إستقلالية) ؛ لذلك أفرز الواقع السياسي العراقي قوى سياسية وأحزاب سياسية معارضة ذات طبيعة غلب عليها الطابع القومي والطائفي والقبلي ، تبعاً لسلوكيات الحاكم وإستبداده، وكانت فيها أهدافها ومطالبها ذات أثر كبير في التأسيس السياسي والدستوري للنظام السياسي بعد عام 2003م، وهذا الواقع السياسي الموروث يحمل بين طياته عوامل عدم الإستقرار السياسي ، فالإرهاب والعنف من إفرازات الإستبداد ومن ثم هو الموروث الثقافي للإستبداد، فضلاً عن ذلك إنه بسبب سياسيات القمع والتسلط فقد أصبح المواطن العراقي إستبدادياً في حالة اللاوعي ، يدعي بالديمقراطية ولكن سلوكه إستبدادي كون العقل الباطن له مشبع بالإستبداد ، و أصبحت جزءاً من ثقافتة التي لا يمكنه تبديلها بسهولة .

المبحث الثاني: موروث ثقافة العنف واثره على الإستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003

إن انتهاج اسلوب العنف منهجا من قبل النظام السابق في علاقاته الداخلية والخارجية ، وكذلك سلسلة الحروب العبثية التي خاضها النظام قد جعلت منه مصدراً

لعدم الإستقرار الداخلي والخارجي على حد سواء ، فقد ترك النظام السابق إرثاً ثقافياً وسياسياً وسلطوياً وإجتماعياً لممارسة العنف في العراق . فبعد سقوط النظام قام الإحتلال الأمريكي بـ "تفكيك مؤسسات الدولة" ليصبح العراق بلا حكومة ولا قوى امنية لتعم الفوضى ويغيب الأمن ، وهو ما أرادته الولايات المتحدة ؛ لتجعل منه نهجاً في التعامل بين العراقيين إنطلاقاً من سياستها (فرق/تسد)، لينعكس ذلك على الإستقرار السياسي سلباً.

وهنالك نقطة أخرى وهي أن (عسكرة المجتمع) وكثرة الحروب التي خاضها المواطن العراقي جعلت منه شخصاً على أهبة الإستعداد لخوض عمليات عنيفة، وهو ما تجسد واقعياً بعد عام 2003م، وما لذلك من آثار سلبية على الإستقرار السياسي.

فضلاًعن ذلك ، فقدكان من نتائج الحروب التي خاضها النظام السابق ان أدت الى تأقلم المواطن مع هذه المظاهر وعدها جزءاً من ثقافته مع وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل لاسيما فئة الشباب ، إذ يقدر عدد العاطلين بأكثر من أربعة ملايين عراقي لغاية عام 2003م ، ثم تلاقفتهم أحوال وسياسات ما بعد التغيير وحالة عدم الإستقرار السياسي والأمني الذي قاد الى ضرورة الحصول على السلاح للدفاع عن النفس أو لتنفيذ خطط الجماعات المسلحة والأجنحة الأمنية للكيانات السياسية وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها، مع قيام بعض الأحزاب السياسية بتشكيل اجنحة عسكرية لها كمصدر قوة للحصول على مكتسبات إضافية أو للحفاظ على ما تم الحصول عليه ، فكانت سبباً رئيساً لعدم الاستقرار السياسي [١٠] .

لقد تمكنت سلطة البعث من إبتلاع الدولة العراقية بالكامل ، وهو ما أتاح لها إمكانية الإبقاء على نوع من التوحد القسري بين المكونات المجتمعية العراقية تحت غطاء الكبت ، ولكن ما ان إنهارت السلطة في (9 نيسان 2003 م) حتى إنهارت الدولة بالكامل ، وتمت تصفية مؤسسات السيطرة والضبط ، سواءاً كانت إدارية مدنية (الحكومة)، أم سياسية (حزب البعث) أم أمنية (أجهزة الامن والمخابرات)، أم

عسكرية (الجيش)، وتفككت وسائل اللجم القسري التي كانت ناجحة في إبقاء لحمة " شظايا الشقاق " الطائفي والعرقي وبإختفاء السمات المركزية (اللاحمة) من حكم البعث إنفتح الطريق أمام إنبعاث القوى الإجتماعية – السياسية المكبوتة، التي خضعت طويلاً للجم الدولة، بوسائل الإكراه والترغيب [١١] .

نستنتج مما سبق ، إن التكوينات الإجتماعية التي فقدت السلطة بعد عام 2003 ادعت الشعور بالتهميش ، وأثار فيهم ردود فعل معاكسة كرست الى حد كبير الإنتماءات التقليدية في العقل السياسي العراقي هذا من جانب ، ومن جانب آخر إذا وصفنا إن هذه التحولات هي نتيجة طبيعة تصاحب إنهيار كل نظام شمولي كما حدث في ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية وكذلك بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية ، فإن ما حدث في العراق يختلف عما حدث في تلك الدول ؛ لأن تلك الدول لم تنهار فيها أسس الدولة ومؤسساتها بهذا الشكل الفوضوي الذي حصل في العراق حتى وصل به الأمر إلى درجة إنعدام الأمن والإستقرار السياسي .

فبعد إحتلال العراق من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وسقوط النظام السياسي في العراق سادت ثقافة العنف التي ضربت كل مرافق الحياة وتجسدت بعمليات القتل والتصفية الجسدية التي طالت كثير من العقول والشخصيات العراقية. وفي ظل غياب ثقافة وطنية شاملة وخشية الإضطهاد السياسي والتهميش الإجتماعي والإستبعاد الطائفي قامت كل طائفة بإستنفار مخزون ثقافتها الفرعية وإستحضار موروثها القبلي من أجل استعماله لتغليب مصالحها الضيقة وفرض وجهة نظرها الجزئية لذا فإن ديناميات إشتعال الثقافات الفرعية (العنصرية والطائفية والعشائرية) تتحول من وظيفة شد لحمة المجتمع وترميم تشعثاته الى عامل أساسي في تعميق الخلافات وتأجيج لهب العنف.[١٢]

لذلك نرى إن ثقافة العنف التي شاعت خلال العقود الثلاثة الأخيرة قد فككت منظومة القيم والمعايير الإجتماعية الثابتة وأحلت محلها قيم الحرب والقمع والخوف وفرضتها على المجتمع عنوةً، إذ أدت بعد تهاوي النظام السابق الى تفجير

المكبوتات التي تراكمت وأججت شحنات الغضب والحقد وتفريغها بأشكال وأساليب مختلفة من العنف والدمار التي أضرت كثيراً بحالة الإستقرار السياسي.

كما اسهم إنتشار العنف ، وظهور حالة الإنفلات الأمني التي صاحبت سقوط النظام السياسي وتداعي أركان الدولة المركزية الى دفع المواطن العراقي للنكوص الى جذور عصبياته الأولية والإحتماء خلف هوياته الفرعية ، والإحتكام إلى مرجعياته التقليدية التي باتت تمثل السبيل الوحيد لتوفير الحماية في ظل تحلل الدولة و إنهيارها .[٣]

إن كمية العنف التي تفجرت في العراق في أعقاب سقوط النظام كان متوقعاً، فهو جزء من تداعيات الحروب ، كما انه نشأ لأسباب عدة نذكر منها بشكل خاص :[٤]

١- الطريقة غير الطبيعية التي تم بها إسقاط النظام الدكتاتوري ، أي عبر الحرب والتدخل الخارجي وإعلان إحتلال العراق من الولايات المتحدة وبريطانيا رغم معارضة المجتمع الدولي لذلك.

٢- التركة الثقيلة التي خلفها النظام بعد سقوطه وأجواء العنف والقسوة والكراهية التي أشاعها في المجتمع والعجز عن فهم مضامين الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحدودها الفعلية .

٣- الإرهاب المتطرف الذي تمارسه الحركات السياسية الإسلامية المتطرفة والتكفيرية الظلامية المنحرفة التي لا تمت الى الإسلام ولا الى واقعنا الراهن بصلة ، بل تعود الى عهود غابرة لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين وهي التي تقيم تحالفاً سياسياً إرهابياً مع قوى النظام الدكتاتوري وأجهزته القمعية السابقة ومع غيرها من القوى الظلامية ، وبمساعدة أيادي خفية إقليمية ودولية .

٤- شعور بعض القوى السياسية والدينية والمذهبية بأنها الخاسرة من سقوط النظام واخرى بأنها الرابحة من ذلك السقوط .

٥- تفاقم نزعة الطائفية السياسية لدى بعض حركات الإسلام السياسي القائمة على أساس المذهب وتجليات ذلك على أعضاء ومؤيدي تلك الحركات وإنعكاساتها السلبية على العلاقات الإنسانية في المجتمع والتي يمكن أن تهدد وحدة المجتمع العراقي وتطوره وتقدمه المنشود .

٦- الأساليب غير العقلانية والسيئة التي مارستها قوات الإحتلال الأمريكية والبريطانية مع السكان وتشجيعها مسألتين سلبيتين هما (الطائفية) و(العشائرية)، إذ تسببت هذه السياسة في نشوء إشكاليات جديدة سيبقى يعاني منها المجتمع مدة غير قصيرة قادمة ، كما إن قوات الإحتلال لم تتعامل مع الواقع العراقي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، بل عسكرياً بشكل خاص كما إرتبكت أخطاء فادحة لاتمت لقضايا الدفاع عن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية .

٧- لم تكن بعض قوى المعارضة العراقية في مستوى المسؤولية والأحداث من جهة ، وإندفاع بعضها ليحيي الطائفية بوصفها ردة فعل لسياسات النظام السابق الطائفية من جهة ثانية ، وهي خطيئة كبرى بحق العراق ومستقبله المنشود .

المبحث الثالث : الثقافة الاحادية وإثرها على الإستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003

بحكم تعاقب النظم الإستبدادية التي مرت على حكم المواطن العراقي ، فقد غابت الثقافة العقلانية – النقدية أي الفكر (التعددي) عنه ، وهذا يعني : تغيب العقل النقدي ، وتبني الإطمئنان الفكري القائم على الثقافة الاحادية والإقصاء، والقبول بالأفكار المستوعبة للجميع قسراً، وفي هكذا مجتمع لا مكان لثقافة الإختلاف والآراء المبتكرة .[١٥]

فقد عاشت الأجيال التي ترعرعت في سنوات الحروب والحصار الإقتصادي مدة ساد فيها الشعور بعدم الإستقرار، وعانى هؤلاء معاناة كبيرة، إذ كانت الأوضاع الإجتماعية أكثر قسوة نتيجة الحكم الإستبدادي والإنهيار الإقتصادي والدمار الشامل الذي تركته الحروب ، زيادة على ذلك إن أهم العناصر المكونة للثقافة

السياسية الاحادية للإستبداد هي البنية العائلية التقليدية التي تتسم بعلاقات سلطة تراتبية تمنع طرح الرأي الاخر وتروج لنمط قيمي لا سيادة فيه الا للدور المحوري الذي يمارسه الاب او رب الاسرة . [١٥]

اما على مستوى التعددية الحزبية ، فأن العراق ومنذ عام 1958م محكوم بكل السلبية الناجمة عن غياب الإنتخابات كوسيلة للتداول السلمي للسلطة ، اما بعد عام 1968م فقد شهد العراق مرحلة نكوصيه خطيرة تمثلت في تصفيه سياسية مباشرة للتعددية الموروثة في حقب الحكم السابقة ، لا سيما منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921م ليصبح الطريق سالكاً امام ظهور ثقافة سياسية احادية لا ثاني لها . [١٦]

إن البناء غير الطبيعي للدولة العراقية بعد عام 2003م قد كرس الثقافة الاحادية ، كما أن إعادة البناء غير الطبيعي للدولة أيضاً قد عمق هذه الثقافة ، إذ لم تنتج تراكمات الإستبداد السياسي وأنماط الثقافة الاحادية السابقة سوى ظهور فئة من قادة العراق الجدد الذين غابت عنهم أية قاعدة أساسية من الثقة ، مما كرس الثقافة الاحادية (الطائفية، القومية، الدينية) التي إتخذت طابعاً مسيساً تم التعبير عن بعضها بشكل نصوص دستورية. [١٨]

إن نمط الثقافة السياسية الاحادية حافظ على إستمراريته بعد العام 2003من خلال سلوك المتنافسين على السلطة الذي أسهم في تحديد مواقفهم وتوجهاتهم، تلك التوجهات التي إبتعدت عن التأسيس لقيم التسامح السياسي والفكري والإعتدال والقبول بالحلول الوسط والإحتكام الى القانون والوسائل والأساليب السلمية في حل الخلافات والمشاركة في الشأن العام ، إذ تعزز الثقافة السياسية المساهمة والاستقرار السياسي. [١٩]

إن مظاهر عدم الإستقرار السياسي التي يشهدها العراق اليوم تتمثل في أحد جوانبها بوجود ثقافة احادية إقصائية تسيطر على فكر وسلوك القيادات السياسية والحزبية الموجودة على الساحة السياسية ورغبة كل منها في إلغاء الآخر وإنهاء وجوده إن كل ثقافة احادية تنتج سلطة لا تؤمن بحق الآخر وحريته فهي بديهياً ثقافة ذات

أساس هش وخاطئ وهي بالنتيجة ثقافة خائفة من هذا الآخر الذي صادرت حقه وحريته، وهذا الشيء يستدعي حتماً لجوء تلك الثقافة الاحادية المتسلطة الى الدفاع عن خطأها التأسيسي بأخطاء اخرى، فكل ثقافة احادية قامعة للتنوع الثقافي من البديهي أن تكون توأماَ للخوف ؛ وذلك لأنها تعرف جيداً بأنها قامت بالسطو على أثمن حق يمتلكه الإنسان في هذه الحياة والتي هي حق الحرية وهو السبب الرئيسي لفقدان الإستقرار السياسي.

مشكلة جديدة واجهت الثقافة العراقية لا تقل خطورة عن سابقاتها وهي ريعية الدولة ، وإعتمادها على تصدير النفط في وارداتها مما إنعكس سلباً على الثقافة العراقية وتحولها الى ثقافة ريعية احادية هي الأخرى ، وهذه النمطية الإقتصادية لا تولد إبداعاً فكرياً لدى مجتمعاتها، لذلك تحولت الثقافة العراقية الى ثقافة مأساوية تنقل الواقع المأساوي الذي عاشه ويعيشه الشعب العراقي في ظل الحروب والإحتلال وسطوة الإرهاب وإفرازات الإحتراب الداخلي بأشكاله كلها ، وهي بالتأكيد ثقافة غير منتجة بعد أن غاب عن أبجديتها الفلاح وأرضه والعامل ومصنعه والطالب ومدرسته، فالثقافة العراقية ما زالت تعيش حتى الآن حالة من الإرتباط اللاإرادي مع عقدة الماضي القريب و ما زال وعيه الثقافي يجتر ما عاناه مجتمعه من حروب وإنتكاسات في هذه المرحلة العصيبة التي ما زال يمر بها العراق .[٤٥]

الخاتمة

لقد ورث النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م تركة ثقيلة من النظام الشمولي الإستبدادي تركت آثارها السلبية على واقع وتركيبة المجتمع العراقي سواء من حيث طبيعة إنقسام المجتمع (طائفي وعرقي)، أم من حيث طبيعة علاقة فئات المجتمع بالنظام السياسي (إنصهاريه، إنفصاليه، إستقلالية)؛ لذلك أفرز الواقع السياسي العراقي قوى سياسية وأحزاب سياسية معارضة ذات طبيعة غلب عليها الطابع القومي والطائفي والقبلي، تبعاً لسلوكيات الحاكم وإستبداده، وكانت فيها أهدافها ومطالبها ذات أثر كبير في التأسيس السياسي والدستوري للنظام السياسي بعد عام 2003م.

هذا الواقع السياسي الموروث يحمل بين طياته عوامل عدم الإستقرار السياسي ، فالإرهاب والعنف من إفرازات الإستبداد ومن ثم هو الموروث الثقافي للإستبداد، فضلاً عن ذلك إنه بسبب سياسيات القمع والتسلط فقد أصبح المواطن العراقي إستبدادياً في حالة اللاوعي، يدعي بالديمقراطية ولكن سلوكه إستبدادي كون العقل الباطن له مشبع بالإستبداد، وأصبحت جزءاً من ثقافة التي لا يمكنه تبديلها بسهولة، فالواحدية المطلقة وعدم الامتثال للرأي الآخر اصبحت سلوكيات متجذرة في العقل الجمعي العراقي.

كما نجم عن سياسات الاستبداد وغياب المأسسة، وعدم انتهاج العراقيين للممارسة الديمقراطية الى ضعف النضج السياسي لديهم لينعكس ذلك على نمط ثقافتهم السياسية التي ظلت مزيجاً من الخضوع والتقليدية، رغم التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد العام 2003، ما انعكس سلباً على الاستقرار السياسي للبلاد.

لقد كان لسلوكيات العنف الممارس من قبل الانظمة السياسية السابقة ان قادت الى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب انبعاث الهويات الفرعية الطالبة للحماية، في ظل شيوع مظاهر العسكرة التي ارساها النظام السابق بسبب حروبه العبثية المتكررة.

واخيراً، فإن تجاوز آثار الاستبداد السياسي مرهون بتفعيل النظام السياسي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية/السياسية لدوريهما في هذا المجال، مقابل استعداد الفرد العراقي للتخلي عن نمط ثقافته السياسية الخاضع والتقليدي الى نمط الثقافة السياسية المشاركة.

(١) فاضل فرمان عبدي ، الثقافة السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2017 ، ص 132.

(٢) عبد الجبار احمد عبدالله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، مركز الخليج للأبحاث ، ط 1، 2005، ص 58.

(٣) احمد غالب محي ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية ، ط 1، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015 ، ص ص 295– 297.

(٤) منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 162.

(٥) عبدالعظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، ط 1 ، مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، 2009 ،ص 172.

(٦) مروان سالم العلي، إشكالية بناء الدولة والهوية العراقية الوطنية، نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تلك الإشكالية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، السنة/6، العدد (20)، 2007، ص 243.

(٧) منى حسين عبيد، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 في مجموعة باحثين، المؤتمر العلمي السادس لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المنعقد للفترة 22 – 23 مايس ،الجامعة المستنصرية ، 2010 ، ص 171.

(٨) خضر عباس عطوان ، النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011 ، مجلة دراسات ، سياسية ، العدد (22) ، بيت الحكمة ، بغداد 2012 ، ص 100

(٩) المصدر نفسه، ص 301.

(١٠) علي عبد العزيز الياسري، الابعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية، مجلة العلوم السياسية العددان 38 – 39، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص 224.

(١١) احمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 296.

(١٢) ثامر عباس، ظاهرة العنف وأزمة الثقافة الفرعية، مجلة السلام والديمقراطية، العدد (6)، 2004، ص 93.

(١٣) احمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 296 – 297,

(١٤) كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين ، المجلد الأول، دار آراس للطباعة، أربيل– العراق، 2013، ص ص 14– 15.

(15) رغد نصيف جاسم، السلوك السياسي للأجيال (دراسة حالة العراق)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (47)، 2013 ، ص 297.

(16) المصدر نفسه ، ص 296.

(17) عزيز جبر شيال، معنى الديمقراطية ومعوقات قيامها، مجلة السياسة و الدولية، العدد 1، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2005،ص 142.

(18) مروان سالم العلي، إشكالية بناء الدولة والهوية الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره ، ص 243.

(19) ابتسام محمد العامري، الثقافة السياسية والهوية الوطنية دراسة في جدلية العلاقة (العراق انموذجاً)، مجلة الشؤون العراقية، مركز العراق للدراسات، العدد (5) ،كانون الثاني، 2011 ،. ص 135.

(20) احمد عواد الخزاعي، ثقافة الاقصاء في جذور الفكر العربي الإسلامي المتطرف، اصدار مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015 ، موجود على الموقع الالكتروني : www.alrafedin,com.